

التوجهات المحاسبية لكشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق دراسة نظرية

م.د. أشرف هاشم فارس أ.م.د. إبراهيم علي كردي م.م. نورا صباح بهاء الدين علي
كلية الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت جامعة تكريت جامعة كركوك
Ashrafalabdoon@tu.edu.iq Im_li2001@tu.edu.iq noorasabah@uokirkuk.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان التوجهات المحاسبية لكشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق. اذ تم استخدام المنهج الوصفي الاستنباطي لتحليل تلك العلاقة من الناحية المحاسبية. حيث توصل البحث الى ان العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب تتمثل في ان ارتفاع معدلات فرض الضرائب يدفع الى ازدياد ظاهر الاقتصاد الخفي مما ينتج عنه قيام المكلفين بإيجاد البدائل القانونية او غير القانونية للتهرب الضريبي لأنشطتهم سواء كانت مشروعة ام غير مشروعة، كما ان في حالة ارتفاع معدل الاقتصاد الخفي فأن التهرب من الضرائب يزداد وبذلك يؤدي الى دور سلبي في تحقيق الايرادات اللازمة لتمويل الموازنة العامة للدولة. فضلاً عن ان تطبيق اساليب الحوكمة وسن القوانين والتشريعات اللازمة ودعم الاجهزة الرقابية والتدقيقية وتطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقة الدولية ونشر الوعي لدى المكلفين يساعد في الكشف عن أنشطة الاقتصاد الخفي مما يقلل من عمليات التهرب الضريبي، توصل البحث الى ضرورة تطبيق اليات الحوكمة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية الدعم القوي للأجهزة الرقابية والتدقيقية في الدول النامية ذلك سينعكس بصورة ايجابية في تحقيق الايرادات اللازمة لتمويل الموازنة العامة وضمان تطبيق جودة العمل المحاسبي الواجب تطبيقه على كل القطاعات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الضرائب.

Accounting Trends To Reveal The Relationship Between The Shadow Economy and Taxes In Iraq/Theoretical Study

Lecturer. Dr. Ashraf H. Faris
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. prof. Dr. Ibrahim Ali Kurdi
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Noora. S. Baha Aldin Ali
College of Administration and Economics
Kirkuk University

Abstract:

The research aims to show accounting trends to reveal the relationship between the shadow economy and taxes in Iraq. The deductive descriptive approach was used to analyze this relationship from an accounting point of view. Where the research concluded that the relationship between the shadow economy and taxes is that the high rates of taxation are pushed to increase the phenomenon of the shadow economy, which results in those charged with finding legal or illegal alternatives to tax evasion for their

activities, whether legitimate or illegal, as well as in the case of a high rate The shadow economy, so that tax evasion increases and thus leads to a negative role in achieving the revenues necessary to finance the state budget. In addition to applying governance methods, enacting the necessary laws and legislations, supporting auditing and auditing bodies, applying international accounting and auditing standards, and spreading awareness among taxpayers, helps in uncovering shadow economic activities, which reduces tax evasion operations, the research reached the need to apply governance mechanisms and international accounting and auditing standards For the auditing and auditing bodies in developing countries, this will be reflected positively in achieving the revenues necessary to finance the public budget and ensure the application of the quality of accounting work that must be applied to all sectors

Keywords: The Shadow Economy, Taxes.

المقدمة

كما هو معروف ان ظاهرة الاقتصاد الخفي تشكل تهديد كبير لمعظم دول العالم لما يمثلته من معدلات كبيرة من ناتجها القومي وخاصة الدول النامية، اذ يتمثل بكافة الانشطة الاقتصادية التي تمارس سواء من قبل الافراد او المؤسسات ولا تسجل بصورة رسمية ضمن ناتجها القومي حيث انها لا تدخل في حسابات الدخل القومي الخاصة بها فضلاً عن انها لا تخضع لنظامها الاداري والقضائي، وينتج عن ذلك عدم فرض اي ضرائب عليها مما ينعكس بصورة سلبية على مصادر تمويل الموازنة العامة، كما ان أنشطة الاقتصاد الخفي تقسم الي نوعين اذ يتمثل الاول: بالأنشطة الاقتصادية المشروعة وهي كافة الأنشطة التي يقوم بها الافراد او المنشآت الصغيرة دون ان يتقاضون عليها اجر مباشر ودون اثباتها محاسبياً كما انها لا تنافي العادات والتقاليد والاعراف، بينما يتمثل النوع الاخر بالأنشطة غير المشروعة والتي تتمثل بكافة الأنشطة التي تنافي العادات والتقاليد وينتج عنها اضرار مجتمعية مباشرة كالمخدرات وغسيل الاموال فضلاً عن الاموال المتأتية من الفساد المالي والاداري وشبكات الدعارة والاتجار بالبشر وصالات القمار الخ والتي لا تثبت ايضاً في السجلات المحاسبية.

ان العراق هو احد الدول التي تنتشر فيها هذه الظاهرة الاقتصادية والتي تنامت في العقد الاخير بصورة ملفتة للنظر بسبب العديد من الظروف التي يمر بها منها الفساد الاداري والمالي فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي وهو يعيش اليوم ازمة حقيقية في توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز في الميزانية نتيجة للتغيرات في اسعار النفط والذي تعتمد عليه الميزانية العامة بتمويلها بنسبة (٨٨,٨%)^(*) حسب قانون الموازنة لعام ٢٠١٩، وبما ان الكثير من الأنشطة الاقتصادية غير مسجلة في حساباته القومية وبالتالي لا تخضع الضريبة مما يزيد من تفاقم تلك الازمة في توفير مصادر التمويل اللازمة.

لأهمية ما تحتله الضرائب كمصدر تمويل الزمت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية فضلاً عن المحلية بتحديد البيانات المالية الحقيقية للمنشآت المالية بما يضمن تحصيل الضرائب بصورة دقيقة ويقوض عمليات التهرب الضريبي ويقالها، لتسهيل ذلك اصدرت العديد من القواعد

(*) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٥٢٩، ٢٠١٩، ٥.

والتعليمات فضلاً عن الإجراءات بمجال المحاسبة عن الضرائب اذ بدون وجود تلك القواعد المنصوص عليها قانوناً سيربك عملية تحصيل الضرائب، كما لابد من نشر الوعي لدى المكلفين بوجوب المساهمة من قبلهم بدفع الضرائب لتقديم الخدمات العامة للمجتمع وخضوعهم لإجراءات صارمة في حال تهربهم من دفع الضرائب، فضلاً عن دعم الجهات الرقابية والتدقيقية المسؤولة سواء عن تدقيق البيانات المالية او التي تقدر الدخل الخاضع للضرائب ومتابعة تحصيلها من المكلفين.

سنسلط الضوء في هذا البحث على اكتشاف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب من خلال الاعتماد على الادبيات المحاسبية والدراسات السابقة بالاعتماد على المنهج الاستنباطي.

منهجية البحث:

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل ان دعم النظم المحاسبية الرقابية يساعد في الكشف عن أنشطة الاقتصاد الخفي او رسملتها بما ينعكس ايجابا على الدخل الخاضع للضريبة في العراق.

ثانياً. فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها: ان دعم النظم المحاسبية الرقابية يساعد في الكشف عن أنشطة الاقتصاد الخفي او رسملتها بما ينعكس ايجابا على الدخل الخاضع للضريبة في العراق.

ثالثاً. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في ان الاقتصاد الخفي في العراق جدير بالاهتمام نظراً لما يشغله من حيز كبير فيما اذا تم الكشف عنه واعتماد الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تنضوي تحته ضمن الناتج المحلي وكذلك التعرف على اشكاليه واسباب حدوثه في العراق، فضلاً عن الدور الذي من الممكن ان تلعبه الجهات الرقابية والتدقيقية بصورة عامة في الكشف عن تلك الأنشطة وفرض الضرائب عليها بصورة دقيقة يشكل ذلك مصدر هام في تمويل الموازنة في العراق، كما وبيان الدور المهم لتطبيق الحوكمة وقرار القوانين التي تنظم فرض الضرائب مما ينعكس ايجابا في تقليل عملية التهرب الضريبي ونشر الوعي الضريبي.

رابعاً. هدف البحث: هدف البحث الى بيان الاثر لكشف العلاقة بين انخفاض ظاهرة الاقتصاد الخفي في العراق او القضاء عليها وفرض الضرائب على تلك الأنشطة التي تنضوي تحته والتي لم تكن خاضعة للضريبة مسبقاً ودورها في تمويل الميزانية، وتوضيح الدور الذي تلعبه تطبيق الحوكمة وسن القوانين والتشريعات اللازمة فضلاً عن دعم الجهات الرقابية والتدقيقية في فرض الضرائب عليها وتقليل عملية التهرب الضريبي منها، وازضافة دراسة للأدبيات المحاسبية نظراً لما يحتله هذا الموضوع من أهمية في وقتنا الحاضر على وجه الخصوص نتيجة انتشاره بصورة ملفته للنظر رغم عد ادراج أنشطته الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية ضمن الناتج المحلي للبلاد مما ينعكس سلباً على مصادر التمويل للموازنة العامة وارتفاع عمليات التهرب الضريبي.

بعد ان استعرضنا مقدمة البحث ومنهجيته سنقسم ما تبقى من البحث الى ثلاثة مباحث اذ يتمثل المبحث الاول بمفهوم الاقتصاد الخفي وانواعه واسبابه في حين يتمثل المبحث الثاني بمفهوم الضرائب والتهرب الضريبي بينما تناولنا في المبحث الثالث العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق واخيرا الخلاصة.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه وأسبابه

أولاً. المفهوم: اختلف الكتاب في اعطاء تسمية للاقتصاد الخفي وفقاً للأنشطة التي تنضوي تحت هذا الاقتصاد، فمنهم من أطلق عليه باقتصاد الظل او الاقتصاد الجانبي، الاقتصاد الاسود، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الغاطس، الاقتصاد المغمر، الاقتصاد الهامشي او الاقتصاد المقابل الا انه من حيث الفحوى لا يختلفون كثيراً في تعريفه جوهرياً (جواد، عزيز، ٢٠١٢: ١٢١).

حيث عرفه (بن علي، ٢٠١٢) بأنه تلك النشاطات التي تنشأ الدخل كافة والتي لا تكون مسجلة في الحسابات الخاصة بالنتائج القومي اما تهرباً من التزامات القانونية او ان هذه الانشطة تكون مخالفة للقانون اساساً (احمد، ٢٠١٣: ١٥٠). فيما يعرف على انه كل الانشطة غير المشروعة فضلاً عن الدخل بمختلف اشكالها المتحصلة عن طريق انتاج مختلف السلع وكذلك الخدمات والتي لا يبلغ عنها سواء كانت تلك المعاملات نقدية ام تتم بنظام المقايضة والتي تخضع للضريبة في حالة الابلاغ عنها (القرشي، ٢٠١٢: ٦٢).

كما ان هناك تصنيفات عديدة للاقتصاد الخفي والتي تنقسم الى ما هو قانوني ام غير قانوني تكون على اساس نقدي ام غير نقدي ويعزى هذا الاختلاف في اعطاء مفهوم محدد الى تطور هذا الاقتصاد بصورة مستمرة فيما يتعلق بالنظام الضريبي فضلاً عن اللوائح التنظيمية وحسب هدف الدراسة (مرعي، ٢٠١٧: ١٥). أي ان الاقتصاد الخفي يمثل انتاج غير رسمي وبطريقة غير رسمية ولا يفصح عنه (Bureau International Du Travail, 2004: 6).

مما سبق خلص الباحثين الى اعطاء مفهوم شامل للاقتصاد الخفي يتمثل بكافة الدخل المتولدة من الانشطة المشروعة ام غير المشروعة والتي يحصل عليها الافراد والمؤسسات على اساس نقدي ام غير نقدي، والتي لا تكون مسجلة بصورة رسمية في الناتج القومي مما يؤثر سلباً على اقتصاد البلد فضلاً عن مصادر تمويل الموازنة العامة، اذ ان هذه الانشطة في حال تسجيلها فأنها تحقق زياد في مصادر التمويل من خلال فرض الضرائب عليها، كما انه اتسع لعدة اسباب من ابرزها ازدياد معدلات البطالة مع ارتفاع الضرائب المفروضة على الانشطة المسجلة الرسمية في الناتج القومي فضلاً عن الفساد الاداري والمالي .

ثانياً. انواع الاقتصاد الخفي: قسم (Lippert & Walker, 1997) الاقتصاد الخفي الى نوعين يتمثل النوع الاول بالأنشطة القانونية والتي تنقسم الى معاملات نقدية بالدخل غير المبلغ عنها للحسابات الخاصة فضلاً عن المرتبات والاجور غير المعلنة والتي تتعلق بالأموال والاعمال القانونية، او غير نقدية المتمثلة بالتخفيضات و فضلاً عن المزايا العينية والاضافية والتي يتم منحها للموظفين وكذلك الاعمال كافة التي يقوم بها الاشخاص لأنفسهم. اما النوع الاخر فيتمثل بالأنشطة غير القانونية والتي تقسم بدورها الى معاملات نقدية وتتمثل بالدخل الناتجة عن التجارة بالمخدرات والدعارة والتجارة بالسلع المسروقة والتزوير والاحتيال والتهريب واخيراً القمار والفساد المالي او معاملات غير نقدية والتي تتمثل بالمقايضة بالمخدرات والسلع والبضائع المسروقة وزيادة انتاج المخدرات وارتفاع تعاطيها فضلاً عن السرقة للحساب الخاص والفساد الاداري (مرعي، ٢٠١٧: ١٦).

يمكننا ان نوضح تلك الانواع في الجدول (١) وكما يلي:
الجدول (١): انواع اقتصاد الظل

الانشطة القانونية		الانشطة القانونية	
المعاملات النقدية	المعاملات غير النقدية	المعاملات النقدية	المعاملات غير النقدية
وتتمثل بالمقايضة بالمخدرات والسلع والبضائع المسروقة وزيادة انتاج المخدرات وارتفاع تعاطيها فضلاً عن السرقة للحساب الخاص	وتتمثل بالدخول الناتجة عن التجارة بالمخدرات والدعارة والتجارة بالسلع المسروقة والتزوير والاحتيال والتهرب واخيراً القمار	وتتمثل بالتخفيضات فضلاً عن المزايا العينية والاضافية والتي يتم منحها للموظفين وكذلك الاعمال كافة التي يقوم بها الاشخاص لأنفسهم. فضلاً عن المقايضة بين السلع والخدمات المشروعة	وتتمثل بالدخول غير المبلغ عنها للهسابات الخاصة فضلاً عن المرتبات والاجور غير المعلنة والتي تتعلق بالأمور والاعمال القانونية

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر اعلاه.

كما يمكننا ايضاً ان نقسمها حسب المصادر كالمصادر الداخلية والتي تتضمن (الفساد الاداري والمالي والاخلاقي والدعارة، الاموال الناتجة عن عمليات النصب والاحتيال، امول الرشاوي والاختلاسات والسرقة والسوق السوداء والعمليات الاخرى). اما المصادر الخارجية تتضمن (تهريب السلع والبضائع، الاموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات فضلاً عن الاموال التي تجنى للتجسس والعمليات الارهابية).

من خلال ما تم ذكره سابقاً يمكننا ان نقسم مصادر اقتصاد الظل الى نوعين داخلي وخارجي وكما في الجدول (٢) وكما في ادناه:

الجدول (٢): مصادر الاقتصاد الخفي

مصادر الاقتصاد الخفي	
المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
الفساد الاداري والمالي والاخلاقي والدعارة	تهريب السلع والبضائع
الاموال الناتجة عن عمليات النصب والاحتيال	الاموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات
امول الرشاوي والاختلاسات والسرقة والسوق السوداء والعمليات الاخرى	الاموال التي تجنى لعمليات التجسس وغيرها

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر السابقة.

ثالثاً. **الاسباب التي تقف وراء نمو الاقتصاد الخفي وانتعاشه:** هناك العديد من الاسباب التي تقف وراء انتعاش الاقتصاد الخفي والتي تختلف من بلد الى اخر حسب الظروف التي يمر بها وكما يلي (شبحان، ٢٠١٣: ٤-٧):

١. **الارتفاع في مستوى الضرائب:** ان الحافز لدى اغلب الاطراف بتزايد نحو التحول الى الاقتصاد الخفي مع ارتفاع معدلات الضريبة سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة، ومن خلال الموازنة التي تقضي بين التهرب من الضريبة ومواجهة المخاطر المترتبة عليها مما يوفر المبالغ ذات المستوى العالي الواجب دفعها او الخضوع لها وتحمل تلك المبالغ وبناءً على ذلك يتم اتخاذ القرار من قبلهم

وغالباً ما يقررون المجازفة وتحمل المخاطر بهدف التخلص من دفعها. كما ان التضخم يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع الدخل مما يؤدي الى ارتفاع مبلغ الضريبة المفروضة والذي يعد سبباً اضافياً في التحول الى الاقتصاد الخفي.

٢. **النظم والقانونين والقيود الحكومية:** ان هناك اسباب اخرى تؤدي الى الميول المتزايد من قبل كافة الاطراف في التحول الى الاقتصاد الخفي ومنها القيود والقوانين التي تصدرها الحكومة، فبعض الدول تصدر تعليمات وقوانين بهدف رفع مستوى الرفاهية لضمان مستوى مناسب من المعيشة للأفراد فضلاً عن الامان والرفاهية او تنظيم ممارسة اعمال معينة، او انها قد تفرض وذلك لأن هذه الانشطة ذاتها هي أنشطة غير قانونية او اجرامية من منظورها الاقتصادي والاجتماعي كغسيل الاموال والمخدرات، ففي حالة كون هذه القيود مصحوبة بالغرامات المرتفعة يدفع بها للتحول الى الاقتصاد الخفي، كما ان هناك العديد من الدول الصناعية المتطورة تمنح مزايا لأفرادها كإعانات والتي تنخفض او يتوقف دفعها لهم في حال وصول دخولهم لمستوى معين مما يدفعهم الى اخفاء الدخل التي يتحصلون عليها بهدف عدم حرمانهم من هذه الاعانات.

كما انها قد تفرض على انتاج سلعة معينة بهدف تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية كحماية مستوى معيشة رفاهي للعمال فضلاً على حماية المستهلك، مما يدفع بعض المنشآت الشروع بتحقيق ميزة تنافسية وذلك من خلال تجنب تلك القوانين فضلاً عن القيود الاخرى كالتي تفرض من قبل النقابات بما يضمن مستوى عالي من الامان والسلامة الواجب توفرها اثناء اداء وظائفهم، وكذلك وجوب التزامهم بموصفات السلامة البيئية.

٣. **دور المشروعات (المنشآت) الصغيرة:** أن اقتصاد الظل يمثل هدف مهم لتلك المشروعات نظراً للدور الذي يلعبه في تخليصهم من الضرائب المفروضة عليهم، حيث انها تعتمد في تعاملاتها بصورة اساسية باستخدام السيولة النقدية وهي غالباً ما تسهل عمليات الاقتصاد الخفي كون التعامل بها تكون مباشرة دون اثباتها في السجلات، اذ ان اي اخضاع لأنشطة تلك المشروعات بالقوة يترتب عليه افلاسها.

٤. **ندرة السلع والبضائع:** ان العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد الخفي تكون مختلفة بين الدول المتقدمة عن الدول النامية، حيث ان الضرائب في الدول المتقدمة تلعب دوراً أساسياً ومهماً في حين تكون سلطة الدولة وسيطرتها على الانشطة الاقتصادية في الدول النامية هو الاساس، فضلاً عن ان هذا الاقتصاد يعاني من العديد من المشاكل والعجز وان الاعتماد فيه على الضرائب غير المباشرة بينما منطقياً يجب ان تكون ضرائب الدخل هي الاساس، ان الاقتصاد في الدول النامية يعاني من نقص في عرض السلع الرأسمالية والاستهلاكية ويقتصر على السلع المدعومة من الحكومة والتي تتصف بسهولة التلاعب فيها والتي يكون توزيعها عن طريق منافذ معتمدة من الحكومة وبأشرفها. ان نظام الاسعار في هذه الدول يكون غير مناسب فضلاً عن انه لا يتناسب مع مستوى الندرة السائدة في السوق، فالسلع الاساسية يكون بيعها بأسعار منخفضة بسبب كونها مدعومة من قبل الدولة، يساعد ذلك على تكوين طوابير وعلى الاغلب تكون هناك زيادة في ظاهرة الطلب على العرض مما يساعد على نمو الاقتصاد الخفي وبيعها بطرق غير قانونية وبصورة بعيدة عن انظار الحكومة.

٥. **توفير المعلومات:** ان عملية توفير المعلومات اللازمة للأطراف التي تتعامل بالاقتصاد الخفي يلعب دور اساسي وحيوي في نموه وانتعاشه، ان البائعين والمشتريين في السوق يكونون بأمس الحاجة

للمعلومات الضرورية عن المعاملات التي تكون موجودة على أرض الواقع والتي تتضمن الاسعار والجودة فضلاً عن البدائل المتوفرة اذ بدون تلك المعلومات لا يستطيع السوق ان يعمل، حيث ان بتوفر تلك المعلومات يعني ان الاقتصاد الخفي ينتعش وينمو، علماً ان هذه المعلومات تكون متوفرة لتلك الاطراف فضلاً عن الحكومة ولكن الحصول عليها يجب ان يكون له ثمن المتمثل بتكلفتها التي يجب ان يتحملها اي طرف يريد ان يتعامل باقتصاد الظل.

نستنتج من ذلك في حالة ازدهاره يعني ذلك ان الحكومة لا تستطيع الوصول الى تلك المعلومات او لا تكون راغبة في الحصول عليها اصلاً.

٦. **الفساد الاداري والمالي:** بين (اندراس، ٢٠٠٥) ان من الاسباب التي تلعب دور في ازدياد ظاهرة الاقتصاد الخفي هو الفساد الاداري والمالي، من خلال عدم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب وذلك بتكليف اشخاص بمسؤوليات لا تتناسب مع مؤهلاتهم ولا امكانياتهم العلمية والمادية، مما يدفعهم الى البحث عن طرق تدر لهم دخولاً عن طريق الرشاوي والتلاعب والتزوير وذلك بقيامهم بإنجاز امور غير مشروعة قانوناً وعرفاً (مرعي، ٢٠١٧: ١٨).

رابعاً. الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد الخفي: هناك العديد من الآثار الايجابية والسلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي على البلدان المنتعش والتي تنقسم الى اثار ايجابية اذ انه يجعل اقتصاد البلد أكثر ديناميكية قياساً بالاقتصاد الرسمي كما يعتبر مشجع للاستهلاك حيث ان الاموال المتحققة منه تصرف في شراء السلع والخدمات من الاقتصاد الرسمي فضلاً عن انه المساهمة في رفع معدلات النمو من خلال استثمار تلك الاموال في اوجه استثمار مختلفة. اما الآثار السلبية تتمثل بانخفاض الإيرادات عن طريق عدم فرض ضرائب على الأنشطة المنضوية تحته اقتصادياً ويؤدي الى عدم استقرار البيئة الاقتصادية في البلد فضلاً عن التأثير السلبي على معدل النمو فضلاً عن عدم دقة ومصداقية المعلومات والاحصائيات واخيراً يؤدي الى التضخم من خلال التشوه الذي يصيب اسعار السلع والخدمات (باداوتي واخرون، ٢٠١٦: ٤٢١).

وكما يمكننا توضيحها في الجدول رقم (٣) وكما يلي:

الجدول (٣): الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد الخفي

الآثار السلبية	الآثار الايجابية
- انخفاض الإيرادات عن طريق عدم فرض ضرائب على الأنشطة المنضوية تحته اقتصادياً.	- يجعل اقتصاد البلد أكثر ديناميكية قياساً بالاقتصاد الرسمي.
- يؤدي الى عدم استقرار البيئة الاقتصادية في البلد فضلاً عن التأثير السلبي على معدل النمو.	- يعتبر مشجع للاستهلاك حيث ان الاموال المتحققة منه تصرف في شراء السلع والخدمات من الاقتصاد الرسمي.
- عدم دقة ومصداقية المعلومات والاحصائيات.	- المساهمة في رفع معدلات النمو من خلال استثمار تلك الاموال في اوجه استثمار مختلفة.
- التضخم من خلال التشوه الذي يصيب اسعار السلع والخدمات	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر اعلاه.

خامساً. مظاهر اقتصاد الخفي في العراق: بين (صالح، ٢٠٠٥) ان الساحة الاقتصادية في العراق شهدت خلال العقد الماضي عدة انماط والتي يمكن ايجازها بالآتي: (شبحان، ٢٠١٣: ١٠-١١):

١. **اقتصاد الظل لعنصر العمل والتشغيل:** ويتمثل هذا النمط بأعمال الافراد في الفعليات الاقتصادية خارج الانظمة والتعليمات والشروط القانونية النافذة ضمن مجال التشغيل، مثلاً تتم عملية تشغيلهم دون تسديد الاشتراكات فضلاً عن الضمان الاجتماعي او ضريبة الدخل للمؤسسات معينة. نلاحظ ان هناك مصلحة متبادلة بينهم اذ يخدم رب العمل من خلال تقليل التكلفة الناتجة عن دفع تلك المبالغ مما يؤثر ايجاباً على تخفيض تكلفة الانتاج، بينما يخدم العامل من خلال عدم تقليص دخلة النقدي بتلك المبالغ. كما ان ارباب العمل ممكن ان يستغلون ظروف البطالة بتشغيل العمال بأجور اقل من الاجر المحدد له قانوناً فضلاً عن تشغيلهم للمتعاقدين والاطفال وكذلك الاجانب. يلعب التضخم دوراً مهماً في انتعاش الاقتصاد الخفي ونموه ونلاحظ ذلك جلياً في فترة الحصار الاقتصادي الذي مر به البلد في فترة التسعينات من القرن المنصرم، ادى ذلك الى ارتفاع تكلفة المعيشة دون الاخذ بنظر الاعتبار التشريعات والقوانين والقيم الاجتماعية، نتج عنه التوسع الافقي للمحدرات والقيود الرسمية بالأخص الضرائب مما دفع بالرغبة المتزايدة للتحرر من تلك القيود.
٢. **عمليات التهريب:** ان للاقتصاد الخفي العديد من الوجه ومنها عمليات التهريب التي تلعب دوراً بارزاً وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات التجارة مع الخارج، ومن اهم الاسباب التي ادت الى اتساعها هي الظروف التي مر بها البلد من اهمها الحصار الاقتصادي والتي القت بظلالها على عمليات جوان العرض والطلب في الاسواق المحلية فضلاً عن تحويلات العملة واسعار صرفها، ان ممارسة عملية التهريب تؤذي الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة من خلال حرمانه من عوائد ومنافع كثيرة لا يمكن تعويضها من معدات ومكانن وثروة حيوانية، وخصوصاً عدم اثباتها عوائدها في السجلات المحاسبية ضمن الاقتصاد الرسمي فضلاً عن ارتباطه بصلة وثيقة بتدهور اسعار صرف العملة المحلية.
٣. **انتاج وتداول السلع الموازية:** ان هذه لعملية تعبر من ضمن مجالات الاقتصاد الخفي والتي تمثلت بانتشار ظاهر نشاط الانتاج المنزلي، ومن اهم المحفزات لهذه الصناعة قد تكون اجتماعية او دينية لتشجيع هذه الانشطة كإنتاج المشروبات الكحولية والصناعات النسيجية فضلاً عن المنتجات الغذائية ويتم ذلك عن طريق استغلال الماركات التجارية السائدة. كما وتنتشر ظاهرة تداول تلك السلع عن طريق السوق السوداء^(*).

المبحث الثاني: تحديد الدخل الخاضع للضريبة وعلاقته بالتهرب الضريبي

اولاً. المفهوم: كما هو معروف ان الضرائب تعد من اهم مصادر التمويل حالياً إذ يتم الاعتماد عليها بصورة اساسية في تمويل النفقات العامة لأغلب الدول فضلاً عن انها تسعى لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسة. واختلف الكتاب والباحثون في اعطاء تعريفاً لها حسب توجهاتهم: فقد عرفت على انها تفرض اجبارياً وبصورة نقدية على المواطنين لصالح الدولة والتي تتمثل بإحدى هيئاتها العامة بصورة نهائية، ليساهموا في تحمل الاعباء فضلاً عن التكاليف العامة من دون حصولهم على مقابل او منفعة خاصة (طلب، ٢٠١٨: ٤٧٦)، (محمد واخرون، ٢٠١٣: ٢٠٧). فيما اعتبرت على انها فريضة مالية تجبها الدولة بصورة اجبارية من مواطنيها بالاستعانة بهيئاتها العامة قانوناً استناداً الى قدرتهم التكاليفية وبدون مقابل مباشر، وذلك للمساهمة من قبلهم في تمويل

(*) ينشأ هذا السوق نتيجة ندرة عمليات العرض والطلب مما ينتج عنه استغلال العاملين فيه لتلك الظروف في التلاعب بالأسعار بصورة مرتفعة قياساً بما هو سائد في السوق (العمرى، ٢٠٠٠: ٥).

النفقات للموازنة العامة للدولة لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية والتي تسعى الدولة لتحقيقها (شاكر وعطية، ٢٠١٩: ١٧٧).

تتمتع الضريبة بأهمية بالغة للدولة لاستخدامها كمصدر تمويل اساسي لتغطية نفقات الموازنة العامة لتساعدها في بلوغ اهدافها الاساسية بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية، ويستوجب ذلك بذل اقصى جهد ممكن فضلاً عن تشريع القوانين اللازمة التي تنظم عملية تحصيلها وكذلك اتخاذ الاجراءات الرادعة بحق من يتهرب من سدادها (الرواشدة والبواب، ٢٠١٩: ٣٨٧). ان تحقيق اهداف الضريبة الاساسية تختلف اثارها باختلاف النظام السائد في البلد سواء الاقتصادي ام السياسي مما يترتب عليه اختلاف هيكلها العام من بلد الى اخر (مصطفى وجاسم، ٢٠١٨: ٢٠). ولتحقيق الاهداف الاساسية من وراء فرض الضريبة يجب ان تفرض على كامل الدخل الخاضع لها وبصورة دقيقة، وبذلك يفرض على المكلفين بدفعها ان يقدموا اقرار ضريبي يتضمن كشف بالتقدير الذاتي لمقدار الدخل الخاضع للضريبة يكون مرفق بالكشوفات والوثائق المحاسبية المنصوص عليها قانوناً (محمد وجاسم، ٢٠١٢: ١٨٠). واخيراً عرفت على انها علم وفن، اذ يتمثل العلم بأنها تهدف الى التعرف على كافة القواعد التي يجب الاستناد اليها في عملية توزيع الابعاء على المكلفين بصورة عادلة، اما اعتبارها فن وهي المرحلة التي تأتي بعد العلم اذ يتمثل الفن بتجسيد القواعد العامة بصورة عملية (الرفاعي، ٢٠١٦: ١٥-١٧).

مما سبق يمكن ان نعرف الضريبة على انها تدفع بصورة اجبارية من الايرادات والارباح بنسبة محددة وفق القانون للدولة من قبل المكلفين كمساهمة في تحمل النفقات الناتجة عن الخدمات العامة وبدون مقابل مباشر.

ثانياً. الهدف من الضريبة: كما تطرقنا سبق ان الاساس لفرض الضريبة هو لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وكذلك سياسية، اذ يمكن تقسيم الاهداف الى النوع الاول يتمثل **بالهدف المالي** وهو الهدف الاساسي لفرض الضريبة وذلك للمساهمة من قبل المكلفين في تمويل النفقات للموازنة العامة للدولة لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية، وسابقاً ولفترة طويلة الفكرة السائدة هي كونها مالية فقط. في حين يتمثل **الهدف الثاني بالاجتماعي** من خلال تقليل الفوارق بين الطبقات المجتمعية فضلاً عن مكافحة السلع الضارة والمحرمة دينياً واخلاقياً لتقليل استخدامها بصورة كبيرة والاستفادة من تلك الاموال في انفاقها على مجالات في خدمة المجتمع بصورة مباشرة كالتعليم والصحة والامن. اما **الهدف الاخير يتمثل بالاقتصادي** حيث تستخدم كأداة فاعلة لمعالجة المشاكل المطروحة فضلاً عن توجيهها للموارد الاقتصادية وتشجيع الانظمة الاقتصادية الاخرى المرغوب فيها (العبيدي، ٢٠١٠: ٣٠-٣١).

ويمكننا ان نوضح الاهداف كما في الجدول (٤) وكما في ادناه:

الجدول (٤): الاهداف العامة لفرض الضريبة

ت	الهدف	المفهوم
١	المالي	المساهمة في تمويل النفقات العامة للدولة
٢	الاجتماعي	تقليل الفوارق بين الطبقات، الحد من انتشار واستخدام السلع الضارة، دعم الخدمات العامة التي في مصلحة المجتمع.
٣	الاقتصادي	تشجيع الانظمة الاقتصادية المرغوب فيها، ومعالجة المشاكل الاقتصادية المطروحة.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين وبالاتماد على المصدر أعلاه.

ثالثاً. تحديد الدخل الخاضع للضريبة: يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة بالاعتماد على مجموعة من الاجراءات فضلاً عن العمليات التي تهدف الى تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة (الوعاء الضريبي) (*) وذلك تمهيداً لعملية فرض الضريبة عليه وفق السعر المحدد بعد طرح كافة الاعفاءات المستحقة وفق القانون، يتطلب تحديد مقدار الضريبة ليتمكن الوصول الى التقدير الحقيقي او بصورة قريبة منه (محمد وآخرون، ٢٠١٣: ٢٠٦).

فعلى سبيل المثال لكي يتم فرض الضريبة بصورة دقيقة وعادلة تقوم الادارة الضريبة بتقدير الدخل الخاضع للضريبة للمكلف وبصورة مباشرة من واقع عمله من خلال جمع المعلومات اللازمة لإنجاح هذه العملية من حجم العمل او حالة منشأته فضلاً عن طاقتها الانتاجية، وغالباً ما يتم ارسال اشخاص تابعين لتلك الادارة لتأكد من دقة تلك المعلومات مما يتطلب عدد وجهد كبير ذوي خبرة عالية فضلاً عن تكلفة اضافية مما يعاب على هذه الطريقة.

رابعاً. التهرب الضريبي: ان اي بلد مهما بلغ من تطور وتقدم على مختلف الاصعدة لا يخلو من نسبة الخسارات من مجمل المتحصل من الايرادات وهو ما يعرف **بالتهرب الضريبي** والذي يقصد به عدم دفع او تسديد مبلغ الضرائب من قبل المكلف من خلال استغلال الثغرات القانونية والتي تعتمد على حرية التيسير، من خلال السماح له بعملية اختيار الوضعية الجبائية المحددة للحصول على النتائج الاقتصادية التي تساوي النتيجة الجبائية التي تكون مقبولة (رشيدة، ٢٠١٧: ١١).

في حين عرف على انه ذلك التصرف المقصود او غير المقصود الذي يقوم به المكلف من خلال قيامه بعدم دفع المستحقات المترتبة التي بذمته للجهات الضريبة المختصة، وذلك لتخفيض الايرادات او الزيادة في المصاريف مما ينتج عنه تخفيض الدخل الذي يخضع للضريبة اي عملية التلاعب به بقصد، ام في حالة عدم التعمد فيكون من خلال السهو او الخطأ فضلاً عن القصور في تطبيق القوانين التي تنظم الضريبة والقوانين الاخرى (الرواشدة والبواب، ٢٠١٩: ٣٩٥).

مما سبق يمكن تعريفه على انه التخلص من الاعباء الضريبية بصورة كلية ام جزئية دون ارتكاب خطأ قانوني من خلال استغلال الثغرات القانونية، باستخدامه حقاً من الحقوق المنصوص عليها دستورياً مما ينتج عنه عدم ملاحقته قانونياً سواء كان هذا التصرف متعمد ام غير متعمد.

أ. اسباب التهرب الضريبي: هناك العديد من الاسباب التي تقف وراء القيام بعملية التهرب الضريبي والتي يمكن ايجازها (رشيدة، ٢٠١٧: ١٥-١٧):

١. الاسباب المرتبطة بالتشريعات والقوانين المنظمة للضريبة: وذلك بسبب عدم تضمين تلك القوانين لعقوبات رادعة للمكلفين الذين يتهربون من دفع الضريبة، فضلاً عن كثرة التعديلات في القوانين مما ينتج عنه عدم استقرار التشريعات وعدم وضوحها للمكلفين وبصورة خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات.

٢. الاسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية: من المعروف ان الارتفاع في القدرة الشرائية للمكلفين فضلاً عن الزيادة في دخولهم يقلل بصورة كبيرة من ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك عن طريق نقل الاعباء الضريبية الى المستهلكين من قبل المنتجين بصورة سلسلة وسهلة.

(*) الوعاء الضريبي ويقصد به المادة، العنصر او الامور التي ستفرض عليها الضريبة ومن ذلك يمكن انه قد يتمثل بالأموال او رسمال الشخص المكلف فضلاً عن الدخول والسلع سواء كانت مستوردة او منتجة في داخل البلد، ان عملية تحديد الوعاء الضريبي تعتبر اهم خطوة لفرض الضريبة لان عدالتها ووفرت الايرادات المحصلة من خلالها تتوقف على حسن اختيار وعائها (علوان، ٢٠١٧: ٢٧٨).

٣. الأسباب المرتبطة بالأمور التنظيمية الإدارية والأخلاقية: وذلك من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية والروتينية والفنية مما يولد شعور لدى المكلف بعدم اهتمام الجهات المسؤولة بتحصيل الضريبة، فضلاً عن عدم توفر الامكانيات العلمية والخبرة المهنية لدى الكثير من الكوادر الإدارية العاملة في الأجهزة المختصة بتحصيل الضريبة بخصوص التقدير الصحيح للضريبة، وكذلك الفساد الإداري والمالي المتفشى ببعض البلدان ومنهم العراق وافتقار الوعي الضريبي(*) يزيد من عملية التهرب الضريبي من قبل المكلفين.

مما سبق يستنتج الباحث ان كل الأسباب والتي تتعلق بالتشريعات والقوانين فضلاً عن الأمور الإدارية والأخلاقية والفنية، وكذلك قلة الوعي الضريبي وانتشار الفساد الإداري والمالي كفيل بارتفاع نسبة التهرب الضريبي لدى المكلفين.

ب. آثار التهرب الضريبي: هناك العديد من الآثار الضارة وسلبية على خزينة اي دولة والتي تنتج عن التهرب الضريبي والتي يمكن ايجازها كما يلي: (محمد، ٢٠١٣: ١٦٨-١٧٠):

١. الآثار الاقتصادية: كما أسلفنا سابقاً ان الضريبة هي من اهم الوسائل لتنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال توفيرها للإيرادات اللازمة والكفيلة بحل كافة المشكلات التي تواجهها فضلاً عن استخدامها كأداة لامتناع الفئات النقي من المواطنين في حالة التضخم، وخفضها في حالة الانكماش لزيادة الانفاق وكذلك استخدامها في زيادة الادخار الاجباري لأغراض التنمية الاقتصادية، من خلال عملية امتصاص جزء من الدخل القومي لخدمة الانتاج وتشجيع الاستثمارات من خلال الاعفاء الكلي او الجزئي للمجالات المرغوب فيها.

٢. الآثار الاجتماعية: كما هو معروف ان الضريبة تلعب دور محوري في تقليل الفوارق الطبقة بين طبقات المجتمع، وذلك من خلال تحقيق العدالة المجتمعية لتوزيع الثروات بين فئات المجتمع والمساعدة في رفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة عن طريق الانفاق العام والخدمات.

٣. الآثار المالية: تعد الضريبة المصدر الاساسي من مصادر تمويل الموازنة في اي دول كما ذكرنا سابقاً ان اعتماد الاقتصاد العراق على النفط بصورة شبه تامه، لذلك يجب ردف الموازنة بمصادر تمويل اخرى وفي مقدمة تلك المصادر الضريبة، فأن حصول التهرب يلعب دور سلبي في توفير مصدر مهم من مصادر التمويل للموازنة العامة للعراق بصورة خاصة ولكل الدول بصورة عامة. نستنتج من ذلك ان عملية التهرب الضريبي من قبل المكلفين يؤدي الى الاخلال بالأمور التي تم ذكرها سابقاً مما يحول دون تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق

ان ظاهرة الاقتصاد الخفي تشكل تهديداً كبير لمعظم دول العالم لما يمثله من معدلات عالية من ناتجها القومي وخاصة الدول النامية، اذ يمتثل بكافة الدخول المتولدة من الانشطة المشروعة ام غير المشروعة والتي يحصل عليها الافراد والمؤسسات على اساس نقدي ام غير نقدي، والتي لا تكون مسجلة بصورة رسمية في الناتج القومي مما يؤثر سلباً على اقتصاد البلد فضلاً عن مصادر تمويل الموازنة العامة، اذ ان هذه الانشطة في حال تسجيلها فأنها تحقق زياد في مصادر التمويل من خلال فرض الضرائب عليها، كما انه اتسع لعدة اسباب من ابرزها ازدياد معدلات البطالة مع

(*) يعد الوعي الضريبي من الأمور والوسائل الجوهرية اللازمة لإنجاح السياسة الضريبية فضلاً عن مكافحة الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن شعور المكلفين بأن دفعهم للضريبة يعتبر مساهمة فعالة من قبل في بناء وازدهار ورفي بلدهم وعلى مختلف الأصعدة (شاكر وعطية، ٢٠١٩: ١٧٢).

ارتفاع الضرائب المفروضة على الأنشطة المسجلة الرسمية في الناتج القومي فضلاً عن الفساد الإداري والمالي ان العراق هو احد الدول التي تنتشر فيها هذه الظاهرة الاقتصادية والتي تنامت في العقد الاخير بصورة ملفتة للنظر بسبب العديد من الظروف التي يمر بها منها الفساد الاداري والمالي فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والامن.

لأهمية ما تحتله الضرائب كمصدر تمويل الزمت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية فضلاً عن المحلية بتحديد البيانات المالية الحقيقية للمنشآت المالية بما يضمن تحصيل الضرائب بصورة دقيقة ويقوض عمليات التهرب الضريبي ويقللها، لتسهيل ذلك اصدرت العديد من القواعد والتعليمات فضلاً عن الاجراءات بمجال المحاسبة عن الضرائب اذ بدون وجود تلك القواعد المنصوص عليها قانوناً سيربك عملية تحصيل الضرائب، كما لا بد من نشر الوعي لدى المكلفين بوجوب المساهمة من قبلهم بدفع الضرائب لتقديم الخدمات العامة للمجتمع وخضوعهم لإجراءات صارمة في حال تهربهم من دفع الضرائب، فضلاً عن دعم الجهات الرقابية والتدقيقية المسؤولة سواء عن تدقيق البيانات المالية او التي تقدر الدخل الخاضع للضرائب ومتابعة تحصيلها من المكلفين. وتتمثل الضرائب بانها تدفع بصورة اجبارية من الايرادات والارباح بنسبة محددة وفق القانون للدولة من قبل المكلفين كمساهمة في تحمل النفقات الناتجة عن الخدمات العامة وبدون مقابل مباشر.

لا يخفى على أحد ان العراق يعيش اليوم ازمة حقيقية في توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز في الميزانية نتيجة للتغيرات في اسعار النفط والذي تعتمد عليه الميزانية العامة بتمويلها، وبما ان الكثير من الأنشطة الاقتصادية غير مسجلة في حساباته القومية وبالتالي لا تخضع الضريبة مما يزيد من تفاقم تلك الازمة في توفير مصادر التمويل اللازمة. نظراً لأهمية ما تحتله الضرائب كمصدر تمويل الزمت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية فضلاً عن المحلية بتحديد البيانات المالية الحقيقية للمنشآت المالية بما يضمن تحصيل الضرائب بصورة دقيقة ويقوض عمليات التهرب الضريبي ويقللها، لتسهيل ذلك اصدرت العديد من القواعد والتعليمات فضلاً عن الاجراءات بمجال المحاسبة عن الضرائب اذ بدون وجود تلك القواعد المنصوص عليها قانوناً سيربك عملية تحصيل الضرائب، كما لا بد من نشر الوعي لدى المكلفين بوجوب المساهمة من قبلهم بدفع الضرائب لتقديم الخدمات العامة للمجتمع وخضوعهم لإجراءات صارمة في حال تهربهم من دفع الضرائب، فضلاً عن دعم الجهات الرقابية والتدقيقية المسؤولة سواء عن تدقيق البيانات المالية او التي تقدر الدخل الخاضع للضرائب ومتابعة تحصيلها من المكلفين.

ان العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب تتمثل في ان ارتفاع معدلات فرض الضرائب يدفع الى ازدياد ظاهر الاقتصاد الخفي مما ينتج عنه قيام المكلفين بإيجاد البدائل القانونية او غير القانونية للتهرب الضريبي لأنشطتهم سواء كانت مشروعة ام غير مشروعة، كما اني في حالة ارتفاع معدل الاقتصاد الخفي فأن التهرب من الضرائب يزداد وبذلك يؤدي الى دور سلبي في تحقيق الايرادات اللازمة لتمويل الموازنة العامة للدول. فضلاً عن ان تطبيق اساليب الحوكمة وسن القوانين والتشريعات اللازمة ودعم الاجهزة الرقابية والتدقيقية ونشر الوعي لدى المكلفين يساعد في الكشف عن أنشطة الاقتصاد الخفي مما يقلل من عمليات التهرب الضريبي مما ينعكس ايجاباً على تحقيق الايرادات الضرورية للتمويل ويتفق ذلك مع دراسة كل من: (حوسو، ٢٠٠٥)، (الشرع، ٢٠١٤)، (حورية، ٢٠١٤)، (جبر، ٢٠١٥)، (الدالي، ٢٠١٥)، (كاطع، ٢٠١٧)، (الرواشدة والبواب، ٢٠١٩).

ان بتطبيق اليات الحوكمة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية في الدول النامية بصورة خاصة العراق من خلال توفير كافة الامكانيات المادية والمهنية، ومكافحة الفساد الاداري والمالي المستشري فيه وخصوصاً في العقد الاخير فانه يلعب ادوار رئيسية في ازدياد ظاهرة الاقتصاد الخفي، فضلاً عن نشر الوعي لمضار الاقتصادي الخفي والتهرب الضريبي واضرارهم على القطاع العام لتحقيق مصالح خاصة لمزاولي الاقتصاد الخفي بأنشطتهم المشروعة ام غير المشروعة وتهربهم من دفع الضرائب بصورة قانونية ام غير قانونية فضلاً عن الدعم القوي للأجهزة الرقابية والتدقيقية كل ذلك سينعكس بصورة ايجابية في تحقيق الايرادات اللازمة لتمويل الموازنة العامة وضمان تطبيق جودة العمل المحاسبي الواجب تطبيقه على كل القطاعات.

الخلاصة

هدف البحث الى بيان التوجهات المحاسبية لكشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق. اذ تم استخدام المنهج الوصفي الاستنباطي لتحليل تلك العلاقة من الناحية المحاسبية. ان العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب تتمثل في ان ارتفاع معدلات فرض الضرائب يدفع الى ازدياد ظاهر الاقتصاد الخفي مما ينتج عنه قيام المكلفين بايجاد البدائل القانونية او غير القانونية للتهرب الضريبي لأنشطتهم سواء كانت مشروعة ام غير مشروعة، كما اني في حالة ارتفاع معدل الاقتصاد الخفي فإن التهرب من الضرائب يزداد وبذلك يؤدي الى دور سلبي في تحقيق الايرادات اللازمة لتمويل الموازنة العامة للدول فضلاً عن ان تطبيق اساليب الحوكمة وسن القوانين والتشريعات اللازمة ودعم الاجهزة الرقابية والتدقيقية ونشر الوعي لدى المكلفين يساعد في الكشف عن أنشطة الاقتصاد الخفي مما يقلل من عمليات التهرب الضريبي مما ينعكس ايجاباً على تحقيق الايرادات الضرورية للتمويل، وتوصي الدراسة بتطبيق اليات الحوكمة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية في الدول النامية بصورة خاصة العراق من خلال توفير كافة الامكانيات المادية والمهنية، ومكافحة الفساد الاداري والمالي المستشري فيه وخصوصاً في العقد الاخير فانه يلعب ادوار رئيسية في ازدياد ظاهرة الاقتصاد الخفي، فضلاً عن نشر الوعي لمضار الاقتصادي الخفي والتهرب الضريبي واضرارهم على القطاع العام لتحقيق مصالح خاصة لمزاولي الاقتصاد الخفي بأنشطتهم المشروعة ام غير المشروعة وتهربهم من دفع الضرائب بصورة قانونية ام غير قانونية فضلاً عن الدعم القوي للأجهزة الرقابية والتدقيقية كل ذلك سينعكس بصورة ايجابية في تحقيق الايرادات اللازمة لتمويل الموازنة العامة وضمان تطبيق جودة العمل المحاسبي الواجب تطبيقه على كل القطاعات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. قانون الموازنة العراقي، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٥٢٩، ص ٥.
٢. احمد، بشرى عبدالباري، (٢٠١٣)، تحليل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
٣. باداوتي، سردار عثمان، سماققي، ايوب انور، عمر، لقمان عثمان، (٢٠١٦)، العوامل المساعدة لعملية غسيل الاموال واجراءات مكافحتها من قبل المصارف/دراسة تحليلية في محافظة اربيل،

- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٤. جبر، المأمون على عبد المطلب، (٢٠١٥)، الاقتصاد غير الرسمي في مصر (انموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والالغاء، المجلة العلمية لقطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد (١٣).
٥. جواد، عباس ناجي، عزيز، خليل اسماعيل، (٢٠١٢)، تحليل العلاقة الدالية بين مستوى النزاهة وبين الاقتصاد الخفي على الصعيد العالمي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٢، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق.
٦. حورية، بورعدة، (٢٠١٤)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.
٧. حوسو، محمد محود ذيب، (٢٠٠٥)، التدقيق للأغراض الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
٨. الدالي، سليمان، رواد داود، (٢٠١٥)، دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (٣٧)، العدد (١).
٩. رشيدة، بن كردة، (٢٠١٧)، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة مركز الضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
١٠. الرفاعي، خليل محمود، (٢٠١٦)، دور المحاسبة الضريبية على والمبيعات بين النظرية والتطبيق، دار التسليم للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.
١١. الرواشدة، هاني على علي، البواب، عاطف عقيل، (٢٠١٩)، أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الاردن، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.
١٢. شاكر، علي غانم، عطية، كرار حاتم، (٢٠١٩)، أثر الوعي الضريبي في زيادة العوائد الضريبية – دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، العراق.
١٣. الشرع، منذر، (٢٠١٤)، التهرب الضريبي في الاردن (اسبابه، طرقه، وحجمه) المجلس الاقتصادي الاردني، عمان، الاردن.
١٤. شيحان، شهاد حمد، (٢٠١٣)، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد/العراق حالة دراسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٥، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
١٥. طلب، محمد فؤاد، (٢٠١٨)، مفهوم التهرب الضريبي وأثره على المجتمع/دراسة قانونية تحليلية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد ١٠، العدد (١/١٨)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق.
١٦. العبيدي، ضحى ثابت جواد، (٢٠١٠)، اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واقتراح اليه تفعيلها في العراق/دراسة استطلاعية، رسالة محاسبة قانونية غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.

١٧. علوان، علاء حسين، (٢٠١٧)، دور الاعلام في نشر الوعي الضريبي للمواطن العراقي/دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٢، العدد ٤١، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق.
١٨. العمري، احمد بن محمد، (٢٠٠٠)، جريمة غسيل الاموال، الرياض، مكتبة البيكان، ط ١.
١٩. القرشي، حاتم كريم بلحاوي، (٢٠١٢)، اقتصاد الظل وانعكاساته في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص بالمؤتمر، المجلد ١، العدد ٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.
٢٠. كاطع، سحر كريم، (٢٠١٧)، دور الاقتصاد في خطط التنمية المستدامة – مع الاشارة الى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٨، الجزء الاول.
٢١. محمد، ايمان محمد، (٢٠١٢)، التهرب الضريبي-اسبابه واليات مكافحته، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٩٤، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
٢٢. محمد، مرشد سامي محمد، وسام نعمة، علي، زياد طاهر محمد، (٢٠١٣)، اهمية تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة/دراسة استطلاعية لآراء عينة من مخمني ضريبة الدخل في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢٧.
٢٣. محمد، فاطمة جاسم، جاسم، سهام محمد، (٢٠١٢)، الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع اشارة الى العراق، مجلة دراسات البصرة، العدد ١٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
٢٤. مرعي، محمد ابراهيم عبدالله، (٢٠١٧)، الاقتصاد الخفي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.
٢٥. مصطفى، شكر محمود، مثنى روكان، (٢٠١٨)، مدى تأثير المحاسبة الابداعية والفجوة الضريبية على تحديد الدخل الخاضع للضريبة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في جامعة تكريت، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٣.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Bureau Internationale Du Travail, Methods et Instruments d'Appui au Secateur Informal Africa Francophone, Geneva, Bureau international du Travail, 2004.